التضخم فى مصر:
بحث فى أسباب التضخم وتقييم مؤشراته ، وجدوى استهدافه ، مع أسلوب مقترح للتنبؤ باتجاهاته

عرض : ابراهيم العيسوى*

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأغراض التالية:

١-مراجعة أسباب التضخم فى ضوء الكتابات النظرية والدراسات التطبيقية الحديثة، مع توجيه عناية خاصة لطبيعة العلاقة بين التضخم من جهة والنمو الاقتصادي والتشغيل من جهة أخرى. وفى ضوء هذه المراجعة ، تقدم الدراسة بعض الفروض الجديرة بالاختبار بالنسبة لمحددات التضخم وعلاقة المقايضة بين التضخم والنمو (أو التشغيل) فى مصر .

٢- فحص أسباب عدم الرضا عن قواعد السياسة النقدية التى أدت فى النهاية إلى تحول عدد متزايد من الدول المتقدمة والدول النامية إلى تبنى قاعدة استهداف التضخم. ثم إيضاح ما يستلزمه التطبيق السليم لهذه القاعدة من متطلبات، والنظر فى مدى توافر مثل هذه المتطلبات فى الواقع المصرى.

٣- النظر فى المقاييس المختلفة للتضخم وذلك لتحديد المقياس المناسب للاستخدام عند تطبيق قاعدة استهداف التضخم. وبعد الاستقرار على الرقم القياسى لأسعار المستهلكين باعتباره المقياس الأفضل للتغيرات فى المستوى العام للأسعار، جرى البحث فى منهجية إعداد هذا المقياس فى مصر ، وذلك بغرض تحديد المشكلات الواجب علاجها حتى تزداد قدرة هذه المقياس على التعبير الدقيق عن التضخم. كما نظرت الدراسة فى مدى حساسية الرقم القياسى لأسعار المستهلكين للتغير فى الأوزان المستخدمة فى ترجيح مكوناته. كما بحثت احتمالات التباين فى وقع التضخم على الشرائح الإتفاقية المختلفة فى مصر.

*أ.د. إبراهيم العيسوى (الباحث الرئيسى) ، أ.د. سيد عبد العزيز دحية ، أ.د. سهير أبو العينين، د. نيفين كمال حامد ، د.اشرف العربى ، أ. هبة مصطفى ، أ. مروة سعودى ، أ. كريمة الصغير. سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٩٩- اغسطس ٢٠٠٧.

٤- اقتراح إطار للتنبؤ بالتضخم فى مصر ،وذلك باعتبار ان الحصول على تنبؤات جيدة لمعدل التضخم أحد المتطلبات الضرورية لإعمال قاعدة استهداف التضخم .وبعد بيان أهم الأساليب النظامية للتنبؤ بالتضخم طبقت الدراسة ثلاثة نماذج باستخدام بيانات مصرية عن الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٦. كما أوضحت الدراسة أهم الأساليب غير النظامية التى يمكن استخدامها فى الحصول على تنبؤات بالتضخم فى المستقبل. وحبذت الدراسة استعمال إطار عام للتنبؤ بالتضخم يجمع بين الأساليب النظامية والأساليب غير النظامية، باعتبار أنه يساعد على تدنية احتمالات الخطأ فى التنبؤ.

وفيما يلى بيان أهم ما توصلت إلية الدراسة من نتائج:

أولاً : أسباب التضخم وعلاقته بالنمو والبطالة

الأمر الواضح من استعراض عدد من الدراسات النظرية والتطبيقية هو أن الأسباب العامة للتضخم تنحصر فى أسباب متعلقة بجانب الطلب، لا سيما جراء الافراط فى عرض النقود، وأسباب متعلقة بجانب العرض وذلك من خلال ارتفاع تكلفة الانتاج، وأسباب مرتبطة بالخصائص الهيكلية أو المؤسسية للاقتصاد أو الدولة موضع الاهتمام، وأسباب عارضة كالحروب والكوارث وفرض العقوبات الدولية وما إلى ذلك.

وبالنظر تفصيلاً فى كل سبب من هذه الأسباب العامة يمكن التوصل إلى قائمة طويلة من محددات التضخم تتضمن – ضمن ما تتضمن- نمو المعروض النقدى و عجز الموازنة ، والدين العام و سعر الصرف ، والتضخم المستورد، والقدرة التفاوضية للنقابات العمالية بالقياس إلى القدرة التفاوضية لأصحاب الأعمال ، ودور الدولة فى الإنتاج وفى السيطرة على الأسعار، لا سيما من خلال سياسة الدعم، ومدى حساسية الدولة للمطالبات بزيادة الأجور والمعاشات، وأوضاع سوق العمل وبخاصة ظروف ندرة العمالة، ومدى التشابك بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد، ومستوى الاعتماد على الخارج، والتغيرات فى معدلات التبادل الدولى، وذلك فضلاً عن العوامل الطارئة كالحروب والكوارث والعقوبات الاقتصادية التى قد تفرض على الدولة لسبب أو لآخر وجلى أن هذه المحددات قد تتداخل فيما بينها تداخلاً شديداً، وهو ما يجعل إدراجها جميعاً فى الدراسات التطبيقية أمراً غير مرغوب فيه من جهة، كما يجعل الاختيار من بينها أمراً صعباً من جهة أخرى.

وعموماً ، وكما هو ثابت من دراسات التطبيقية كثيرة، فإن أسباب التضخم أو محدداته قد تختلف من دولة إلى أخرى ، بل أنها قد تختلف بالنسبة للدولة الواحدة من فترة إلى أخرى، فقد تطغى الأسباب المرتبطة بجانب الطلب فى فترة ، بينما تطغى الأسباب المرتبطة بجانب العرض أو الأسباب الهيكلية فى فترة أخرى، كذلك فإن الأسباب قد تتباين بتباين المدى الزمنى، فبعض المحددات قد تظهر آثارها على التضخم فوراً أو فى الأجل القصير، بينما قد لا تظهر الآثار التضخمية للبعض الآخر من المحددات إلا فى الأجل المتوسط أو الطويل.

وهذه الاعتبارات تجعل من الضرورى تحديث دراسة أسباب التضخم فى أى دولة بين الحين والآخر، وعدم الاعتماد طويلاً فى رسم السياسات النقدية والمالية وغيرها من السياسات الساعية للحد من التضخم وتحقيق الاستقرار السعرى على نتائج دراسة أو دراسات تم إنجازها منذ فترة طويلة نسبياً. فنحن نعيش فى عالم سريع التغير، وهو ما يستوجب تحديث قواعد المعلومات والمعارف التى يجرى اختيار السياسات فى ضوئها، وذلك حتى نؤمن لهذه السياسات أكبر الفرص للنجاح فى إحراز أهدافها.

وفيما يتعلق بأسباب التضخم فى مصر فى السنوات الأخيرة، فقد رجحت الدراسة فى ضوء ما استعرضته من تطورات فى الاقتصاد المصرى وفى ضوء بعض الدراسات التطبيقية الحديثة للتضخم أن أهم هذه الأسباب هى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى وبخاصة فى ٢٠٠٣، ورفع الأسعار المحددة إدارياً لعدد من السلع ، لاسيما منتجات الطاقة، وارتفاع الأسعار العالمية للبترول وغيره من السلع وعودة عجز الموازنة للارتفاع كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، واستمرار بعض السمات الهيكلية والمؤسسية غير المواتية ، ولا سيما الاختلالات فى الهيكل القطاعى وضعف درجة التشابك فيما بين القطاعات وتقليص دور الدولة فى تقديم الدعم المباشر وغير المباشر ، وكذلك تراجع دورها فى توفير الخدمات العامة مجاناً أو بأسعار أو رسوم رمزية للمواطنين، وضعف الرقابة على الأسواق وبروز بعض الاتجاهات الاحتكارية بالنسبة لبعض السلع الوسيطة مع ضعف قدرة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المنشأ حديثاً على احتواء هذه الاتجاهات. وأخيراً ينبغى أن يضاف إلى هذه الأسباب بعض العوامل العارضة التى أسهمت فى زيادة التكاليف والأسعار ، ولعل أبرزها فى الفترة الأخيرة انفلونزا الطيور.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين التضخم من جهة والنمو الاقتصادى والبطالة من جهة أخرى، تشير الدراسات المتاحة إلى أنه ينبغى عدم التسليم بالعلاقة العكسية بين التضخم والنمو، أو بين التضخم والبطالة، فى كل الأحوال، خاصة فى الأجل الطويل . وثمة شواهد على أن الأثر السلبى للتضخم على النمو وعلى البطالة قد لا يكون ملحوظاً إلا بعد تجاوز معدل التضخم "عتبة " ما ، قدرت بأنها ٣٪ فى الدول المتقدمة ونحو ١٢٪ فى الدول النامية، وأنه ربما يكون للتضخم أثر إيجابى طفيف على النمو والتشغيل قبل بلوغ هذه العتبة. كما أن هناك من الشواهد ما يشير إلى أن العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة قد تضعف عندما تطبق السلطة النقدية قاعدة استهداف التضخم، وذلك لما قد يؤدى إليه تطبيق هذه القاعدة من تحجيم للتوقعات بارتفاع معدل التضخم لدى المتعاملين فى الأسواق.

وفى محاولة أولية لاستطلاع العلاقة بين البطالة والتضخم فى مصر فى السنوات التسع من ١٩٩٧/٩٦ إلى ٢٠٠٥/٠٤، تبين أن ثمة علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة فى معظم السنوات. ولكن من المتعذر تأويل هذه العلاقة على أنها تعبر عن منحنى فيليبس كما يرد فى النظرية الاقتصادية التى تفترض أن الاقتصاد يعمل وفق آليات سوق حر. فالفترة موضع الاهتمام شهدت آثار تدخلات حكومية متنوعة لتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى ذى طابع انكماشى فى المقام الأول . وقد تبدت هذه الآثار فى انخفاض معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة، وإن كانت هناك عوامل أخرى مزمنة أسهمت فى ارتفاع معدل البطالة.

ثانيا: قاعدة استهداف التضخم:

ارتبط تطبيق قواعد السياسات النقدية السابقة على ظهور قاعدة استهداف التضخم بنوع أو بآخر من الصعوبات. فقد اتضح أن قاعدة سعر الصرف يمكن أن ينتج عن استخدامها مشكلات كتلك التى تواجه سياسة سعر الصرف الثابت أو حتى المدار، وذلك فضلا عن أن تزايد احتمالات تغير سعر الصرف لأسباب داخلية أو خارجية قد يحيط استعمال هذه القاعدة بدرجة من الاضطراب أو عدم اليقين لا تتمشى مع الهدف النهائى للسياسة النقدية. وفيما يتعلق بقاعدة الاجماليات النقدية ، فقد تبين أن استهداف هذه الإجماليات يستوجب مثلاً افتراض علاقة ثابتة ومستقرة بين النمو فى عرض النقود وبين معدل التضخم. وهو ما يظهر عدم صحته فى أحوال كثيرة ، حيث أن المستوى العام للأسعار عرضة للتأثر بعوامل أخرى متعددة مثل

سرعة دوران النقود وتغيرات الطلب الكلى والعرض الكلى وتغيرات سعر الصرف.وأخيراً لوحظ أن استهداف الناتج القومى الإجمالى الإسمى يستوجب نجاحه بعض المتطلبات التى قد يتعذر توافرها حتى فى الاقتصادات المتقدمة، ومنها التوقعات الدقيقة لمعدل النمو فى الناتج القومى الإجمالى الحقيقى، وهوما يفترض توافر بيانات حديثة ودقيقة عن الناتج ، فضلاً عن توافر نماذج احصائية موثوق بها للتنبؤ به.

ونظراً لعدم الرضا عن تطبيق قواعد السياسة النقدية المشار إليها أعلاه، بدأ عدد من الدول المتقدمة والصاعدة فى تطبيق أو الإعداد لتطبيق قاعدة جديدة، يطلق عليها قاعدة استهداف التضخم وذلك فى مطلع التسعينات ، وعندما ظهرت بوادر النجاح فى تطبيق هذه القاعدة، أخذ عدد متزايد من الدول- على اختلاف مستويات تطورها- فى التحول إلى العمل بها. ويقصد باستهداف التضخم أن تسعى السلطة النقدية لتحقيق معدل منخفض ومستقر للتضخم ثم الحفاظ عليه مستقبلاً. وقد يأخذ التضخم المستهدف قيمة رقمية محددة أو نطاق معين لمعدل التضخم تحاول السياسة النقدية الوصول إليه خلال أجل معين. ومن أبرز الأمور التى يتعين مراعاتها لتأمين نجاح السياسة النقدية عند العمل بقاعدة استهداف التضخم ما يلى:

١- الالتزام المؤسسى باستقرار الأسعار كهدف نهائى للسياسة النقدية.

٢- استخدام كل المعلومات المتاحة عند تحديد هدف التضخم وعند اختيار أدوات السياسة النقدية اللازم تشغيلها للوصول إليه.

٣- الإفصاح عن المعدل أو النطاق المستهدف للتضخم وعن الأجل المحدد للوصول إليه.

٤- تأمين استقلالية البنك المركزى، لاسيما فيما يتعلق باختيار أدوات السياسة النقدية المناسبة لتحقيق التضخم المستهدف.

٥- مراعاة الشفافية الكاملة فى تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها ، والإفصاح عن هذه الأمور بصفة منتظمة من خلال تقارير دورية.

٦- خضوع البنك المركزى للمحاسبة أو المساءلة عن مدى نجاحه أو إخفاقه فى تحقيق الهدف المحدد للتضخم .

٧- امتلاك قدرات التنبؤ بالتضخم، باستعمال النماذج الاحصائية ، مع إمكانية الاستعانة بالأساليب غير النظامية للتنبؤ أيضاً.

إن لاستهداف التضخم مزايا متعددة. منها أن العمل بهذه القاعدة يوفر إطاراً أفضل لتوقعات التضخم، وهو أمر ضرورى لتحديد التضخم المستهدف. ومنها أن تطبيق هذه القاعدة يساعد فى مواجهة الصدمات التى قد يتعرض لها الاقتصاد القومى أو يحد من آثارها . ومنها أن استقلالية البنك المركزى – وهى من شروط تطبيق هذه القاعدة – يعد أحد المزايا بالقياس إلى قواعد أخرى قد لا يتاح فيها للبنك المركزى حرية اختيار أدوات تشغيل السياسة النقدية. ومع ذلك فقد تنشأ عند تطبيق هذه القاعدة بعض العيوب التى تضعف من فرص نجاحها. ولعل احتمال ظهور مثل هذه العيوب هو ما دعا إلى التشديد على توافر مجموعة من الشروط الأساسية اللازمة لحسن تطبيق قاعدة استهداف التضخم، وعلى أنه يلزم المرور بفترة انتقالية قد تطول أو تقصر يجرى توفير هذه الشروط خلالها، وذلك قبل التطبيق الكامل أو الرسمى لهذه القاعدة. وتتمثل هذه الشروط فيما يلى:

١- أن يكون استقرار الأسعار هو الهدف الأساسى والنهائى للسياسة النقدية، وذلك باعتبار أن هذا الهدف هو أفضل ما يمكن أن تسهم به السياسة النقدية فى تحقيق أهداف النمو والتشغيل، وأن يتحقق لهذا الهدف الإقرار أو الاعتراف المؤسسى المناسب.

٢- أن يتمتع البنك المركزى بالاستقلالية فى اختيار وتطبيق أدوات السياسة النقدية الى يراها مناسبة لتحقيق هدف التضخم الذى يفضل أن يتحدد بالتشاور بين الحكومة والبنك المركزى، وذلك ضمانا لمساندة الحكومة لعملية استهداف التضخم ، لا سيما من جانب السياسة المالية.

٣- غياب هيمنة المالية العامة، وهو ما تزداد فرص تحقيقه عندما لا تعانى الموازنة العامة للدولة عجزاً كبيراً ، وعندما يقل الاعتماد على الاصدار النقدى فى تمويله.

٤- توافر إمكانات المساءلة ، وتوافر الشفافية على النحو المشار إليه فيما سلف، باعتبار أن ذلك يدعم التواصل بين الجمهور والسلطات النقدية، ويعزز مناخ الثقة، ويحد من فرص التوقعات غير المبررة بارتفاع معدل التضخم، والتى قد تؤدى إلى تصاعد التضخم فعلاً.

٥- واقعية الهدف المحدد للتضخم، والتدرج فى الوصول إليه، وبخاصة عندما يكون معدل التضخم الفعلى شديد الارتفاع عند البدء فى تطبيق قاعدة استهداف التضخم.

وعموماً ، عندما يكون معدل التضخم مرتفعاً، أى أعلى من ١٠٪ بكثير، فإنه يستهدف تخفيضه تدريجياً إلى أن يصبح عند مستوى أقل من ١٠٪، ثم يستهدف معدل للتضخم يدور حول ٥٪ سنوياً خلال أجل مناسب. وفى العادة يقل المعدل المستهدف عن ٥٪ فى الدول المتقدمة ، بينما قد يزيد عن ٥٪ بثلاث أو أربع نقاط مئوية فى الدول النامية. وفيما يتعلق بالمدى الزمنى لتحقيق المعدل المستهدف للتضخم فإنه يتراوح بين سنة وأربع سنوات. وبالطبع فإن تحديد الهدف والمدى الزمنى اللازم لبلوغه من الأمور التى ستختلف من دولة لأخرى ، بل ومن وقت لآخر بالنسبة للدولة الواحدة، وذلك حسب معدل التضخم الفعلى وقت البدء فى تطبيق قاعدة استهداف التضخم، وحسب أحوال النمو الاقتصادى وخصائص هيكل الاقتصاد الوطنى، ومدى اندماج الدولة فى الاقتصاد العالمى ومدى اعتمادها على الخارج واحتمالات تعرضها للصدمات الخارجية، وما إلى ذلك من الاعتبارات المتباينة غبر الدول وعبر الزمن.

وبعد استعراض عدد من التجارب التى أكدت أهمية توافر ما أشرنا إليه سابقاً من شروط للنجاح فى تطبيق قاعدة استهداف التضخم، تحول الاهتمام إلى الحالة المصرية فقد أعلن البنك المركزى فى ٢٠٠٥ اعتزامه وضع وتنفيذ إطار متكامل للسياسة النقدية، يستخدم فيه قاعدة استهداف التضخم، وذلك بمجرد توافر المتطلبات المتعارف عليها للنجاح فى تطبيق هذه القاعدة. وصرح البنك بأنه سيعمل فى الفترة الانتقالية على تحقيق المعدل المستهدف (غير المعلن) للتضخم عن طريق تغيير أسعار الفائدة قصيرة الأجل ، وذلك مع مراعاة تطورات الائتمان والمعروض النقدى وغير ذلك من العوامل المؤثرة فى التضخم. وكما ذكرنا فى مقدمة الدراسة ، فيبدو أن موعد الإعلان عن التنبى الرسمى والتطبيق الكامل لقاعدة استهداف التضخم قد أصبح قريباً.

وقد شددت الدراسة على أهمية توفير متطلبات التطبيق لقاعدة استهداف التضخم فى مصر، ومن أول هذه المتطلبات تحديد مدى زمنى للفترة الانتقالية التى يجرى خلالها توفير متطلبات نجاح تطبيق هذه القاعدة، وكذلك بيان رؤية البنك المركزى بشأن أهداف واستراتيجية السياسة النقدية خلال الفترة القادمة، مع بيان معدل التضخم المستهدف أو النطاق المرغوب فيه لهذا المعدل. وتزاد أهمية مثل هذا البيان بعدما صدر عن الحكومة ما يفيد استهداف تحقيق معدل سنوى معين للتضخم، وهو ٦٪ فى الخطة الخمسية

الجديدة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢) كحد أقصى، أو نطاق معين هو٦٪-٨٪ حسب تصريح حديث لرئيس مجلس الوزراء.

كما تشمل المتطلبات الحد من هيمنة السياسة المالية والعمل على تحقيق قوة ومتانة الوضع المالى للدولة. إذ أن ذلك سوف يقلل الضغوط التى تقع عادة من جانب الحكومة على البنك المركزى لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة. وبالطبع فإن توفير هذا المطلب يستوجب العمل على احتواء عجز الموازنة ، وتخفيض معدلات الزيادة فى الدين العام المحلى، وتعميق وتطوير سوق المال لتسهيل توفير التمويل اللازم للموازنة العامة من خلال ما تصدره الدولة من أوراق مالية طويلة ومتوسطة الأجل كبديل للتمويل المصرفى التضخمى. كما أن الحد من هيمنة المالية العامة يتطلب تعزيز وتعميق استقلالية البنك المركزى . ففى رأى بعض المراقبين أن التقدم فى هذا المجال لم يزل محدوداً وبطيئاً، وأن رئاسة رئيس مجلس الوزراء للمجلس التنسيقى للسياسة النقدية، فضلاً عن اشتمال عضوية هذا المجلس على ثلاثة من الوزراء (المالية- التخطيط -أو التنمية الاقتصادية حالياً - الاستثمار)، قد تحد من استقلالية البنك المركزى فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية • غير أن البنك المركزى يرى أنه ليس فى هذه الترتيبات ما ينتقص من استقلاليته على أرض الواقع.

ويقتضى حسن تطبيق قاعدة استهداف التضخم اجراء تنبؤات باتجاهات التضخم فى المستقبل . وهذه عملية فنية ، ربما يقوم بها البنك المركزى منفرداً أو بالتعاون مع بعض الجهات البحثية المشهود لها بالخبرة فى بناء النماذج والتنبؤ • وبالاضافة إلى جودة تصميم النماذج فإن حسن أداء مهمة التنبؤ يرتهن بتوافر البيانات المناسبة بدرجة معقولة من الدقة. وهذا ليس بالمطلب الهين فى الظروف المصرية ، وذلك بالرغم مما لوحظ من تقدم مؤخراً فى إعداد بعض أنواع البيانات الاقتصادية وفى سرعة نشرها وإتاحتها للجمهور.

واتصالاً بمطلب الشفافية ، يقترح أن يعد البنك تقارير منتظمة عن التضخم كل ثلاثة أو أربعة شهور ، على أن تتناول العوامل المؤثرة فيه، والتوقعات المتعلقة به، مع نشر هذه التقارير كاملة أو موجزة، وإفساح المجال للتحاور حول ما تتضمنه من معلومات وتوقعات، وذلك تعزيزاً للثقة فى البنك المركزى ودعماً لمصداقية السياسة النقدية.

وقد أشارت الدراسة إلى عدد من العوامل التى قد تحد من فرص نجاح قاعدة استهداف التضخم فى مصر. ومن هذه العوامل اتساع الرقعة التى يحتلها القطاع غير النظامى فى الاقتصاد المصرى، والتى تثير مشاكل عسيرة فى مجال المعلومات، كما أنها قد تعترض عمل أدوات السياسة النقدية ، وذلك لعدم تعامل هذا القطاع مع المصارف. ومن هذه العوامل أيضاً ضعف التعاملات المصرفية، وهو أمر يفسره (جزئياً بالتأكيد) انخفاض معدل الكثافة المصرفية (عدد السكان الذين تخدمهم الوحدة المصرفية فى المتوسط) والتركز الجغرافى الشديد للوحدات المصرفية فى مصر. وأخيراً نذكر من هذه العوامل ضعف التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة وما تضعه من سياسات (وهو ما أطلق عليه رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات مؤخراً: سياسة الجزر المنعزلة)، أضف إلى ذلك الإرث الطاغى للمركزية فى النظام السياسى المصرى ، وهو ما قد يحد من تفعيل مبدأ استقلالية البنك المركزى فى صنع وتنفيذ السياسة النقدية. ولا شك فى أن السعى لانجاح استهداف التضخم فى مصر يستوجب مراعاة هذه الخصائص والمشكلات التى لا يمكن الزعم بأنها مميزة للحالة المصرية دون غيرها ، حيث أنها تتواجد بدرجة أو بأخرى فى دول نامية كثيرة.

ثالثا: تقييم مؤشرات التضخم فى مصر

تبين من مراجعة المؤشرات المستخدمة دولياً فى متابعة تطورات التضخم أن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين هو المؤشر الأكثر استخداماً من جانب البنوك المركزية فى التعرف على مستوى التضخم وفى تحديدها للسياسة النقدية التى تستهدف التضخم. وعادة ما يستخدم الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى صورته الخام. ولكن فى بعض الدول يستخدم رقم معدل ، يستند إليه فى التعرف على ما يطلق عليه معدل التضخم الأساسى أو المركزى.كما تبينت أفضلية الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى مصر، وذلك فى ضوء مقارنة هذا الرقم ببعض المؤشرات السعرية كالرقم القياسى لأسعار الجملة، وكذلك فى ضوء مقارنة تطور الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ببعض المؤشرات الأخرى ذات الصلة بالتضخم، ومنها مكمش الناتج المحلى الاجمالى والضغط التضخمى وفجوة الطلب.

وبفحص منهجية إعداد الرقم القياسى لأسعار المستهلكين، اتضح أن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء يسترشد فى إعداده لهذا الرقم بالمناهج والمعايير الدولية. غير أن الممارسات العملية لم تكن تتطابق مع هذه المناهج والمعايير فى كثير من الأحيان ، وذلك نتيجة لضعف الامكانات المادية وقصور القدرات

البشرية والفنية. ومع أن مصر قد تعهدت منذ يناير ٢٠٠٥ بتطبيق المعيار الخاص بنشر البيانات ، إلا أن مراجعة صندوق النقد الدولى للأرقام القياسة للأسعار تشير إلى أنها لم تزل بحاجة إلى معالجة بعض أوجه القصور ، لا سيما فيما يتعلق بمكون السكن ٠ وثمة حاجة لإعداد مؤشرات سعرية نوعية لفئات الدخل ، مع إعداد مسوح للانفاق والاستهلاك بدورية أقل من خمس سنوات لتحديث الأوزان التى ترجح بها مكونات الرقم القياسى لأسعار المستهلكين. كما تبدو الحاجة شديدة لمراجعة تشكيلة المنافذ التى تستمد منها بيانات الأسعار، لا سيما فى ضوء اتساع نطاق الخصخصة ، فضلا عن اتساع الرقعة التى يحتلها القطاع الخاص فى السوق المصرية .

ويدعونا الإنصاف أن نسجل أن هناك استجابات طيبة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نذكر منها القيام مؤخراً بمسوح دورية لمراجعة عينة المنافذ ، وزيادة عدد أجهزة الكمبيوتر وتحديث البرامج المستخدمة فى إعداد الأرقام القياسية للأسعار، وتحديث الأوزان استناداً إلى بحث الدخل والانفاق لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، وإن كانت الأوزان المستخرجة من آخر بحث للدخل والانفاق (بحث ٢٠٠٤/٢٠٠٥) لم تستخدم بعد ، وإجراء مسوح لمتابعة التغيرات فى ايجارات المساكن، وإضافة منتجات جديدة إلى قائمة السلع والخدمات التى تدخل فى تركيب هذه الأرقام القياسية للأسعار ، وكذلك السرعة الملحوظة فى نشرها. ومع التأكيد على أهمية تواصل جهود التحسين، اقترحت الدراسة أيضاً المزيد من الشفافية والافصاح من جانب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فيما يخص منهجية إعداد الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (وغيره من المؤشرات الاقتصادية لما لها من صلة بفهم تطورات التضخم وأسبابه)، وتفاصيل خطواتها المختلفة وكذلك تفاصيل التطبيق الفعلى لهذه المنهجية فى كل مراحلها. فهذا هو ما يمكن أن يفتح مجالاً أوسع لتقدم الخبراء والمستخدمين باقتراحات تحسن من قدرة هذا المؤشر على التعبير عن حالة التضخم الفعلى فى مصر،

وقد أظهرت متابعة معدلات التضخم فى السنوات العشر الأخيرة أنه بعدما أخذت معدلات التضخم فى التراجع أو الاستقرار عند مستويات منخفضة من منتصف التسعينات حتى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، فإنها أخذت اتجاهاً تصاعدياً منذ ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، وذلك فى اعقاب تعويم الجنيه فى نهاية يناير ٢٠٠٣، وكذلك تعبيراً عن ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع ، فى مقدمتها البترول ٠ كما شهدت الفترة الأحدث رفعاً

لأسعار منتجات الطاقة، ولا سيما البنزين والكيروسين والسولار، وأسعار الكهرباء وخدمات النقل والاتصالات، وكذلك أسعار الحديد والاسمنت . وقد أحدث الارتفاع فى أسعار هذه السلع والخدمات موجات متلاحقة من الارتفاع فى أسعار العديد من السلع والخدمات الأخرى، وذلك بفعل ارتفاع نسبة الواردات الوسيطة فى تكلفة الانتاج من ناحية، وبفعل التشابكات فيما بين القطاعات من ناحية أخرى. كما أثر أنتشار مرض انفلونزا الطيور فى أرجاء البلاد فى رفع محسوس لأسعار الدواجن والبيض واللحوم الحمراء فى عامى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وأخيراً أسهمت فورة الاستثمار العقارى وما صاحبها من ارتفاع فى أسعار الأراضى والمساكن فى صب المزيد من الوقود على نار التضخم.

وفى الفترة من ١٩٩٧/١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ شهدت أسعار السلع الغذائية أكبر معدل متوسط لارتفاع الأسعار ، يليها النقل والاتصالات. أما فى الفترة الأحدث من يوليو ٢٠٠٦ إلى يناير ٢٠٠٧ فقد سجلت أسعار خدمات التعليم والثقافة أكبر معدل للزيادة، تليها السلع الغذائية، ثم النقل والاتصالات. وفيما يتعلق بالفوارق الإقليمية فى التعرض للتضخم، اتضح من البيانات المتاحة أنه لم تكن هناك فوارق تذكر بين الريف والحضر حتى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، ولكن الفوارق بدأت فى الظهور ، وإن بشكل محدود لغير صالح الريف منذ ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

وبمتابعة التغيرات فى أوزان مجموعات الانفاق الرئيسية بين ٢٠٠٠/١٩٩٩ و ٢٠٠٥/٢٠٠٤، تبين أن هذه التغيرات كانت ضئيلة بوجه عام . ولذلك لم تختلف الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين المحسوبة بأوزان ٢٠٠٥/٢٠٠٤ اختلافاً كبيراً عن تلك التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بأوزان ٢٠٠٠/١٩٩٩. لكن ينبغى مراعاة أن هذه المقارنة ليست دقيقة تماماً ، حيث أن الأوزان الأحدث قد طبقت مباشرة على مستوى المجموعات، أى على المتوسط العام لكل مجموعة ، لاعلى مستوى البنود الخاصة بكل مجموعة. ومع ذلك مما يسترعى الانتباه فى هذه المتابعة ازدياد الوزن النسبى للطعام والشراب ، وهو ما قد يعد دليلاً على تراجع نسبى فى مستوى المعيشة، حيث يتوقع انخفاض(ارتفاع) هذا الوزن عادة مع ارتفاع(انخفاض) متوسط دخل الفرد أو دخل الأسرة. وربما يعزز استنتاج التراجع النسبى فى مستوى المعيشة ما سجله التقرير المصرى للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ من ازدياد فى نسبة الفقراء من ١٦,٧٪ فى ٢٠٠٠/١٩٩٩ إلى ١٩,٦٪ فى ٢٠٠٥/٢٠٠٤. غير أنه مما يضعف هذا الاستنتاج بعض الشئ ملاحظة أن أسعار

الطعام والشراب كانت تزيد فى المتوسط بمعدل أعلى من المعدل العام للتضخم ؛ وهو ما يمكن أن يسهم فى زيادة نسبة المنفق عليها إلى جملة انفاق الأسرة، حتى إذا بقيت المكونات العينية لسلة الغذاء ثابتة.

وفى محاولة للتعرف على ما إذا كان المستهلكون المنتمون إلى الشرائح الإنفاقية المختلفة يتعرضون لمعدلات متباينة من التضخم ، حسبت أرقام قياسية للأسعار لخمس شرائح إنفاقية متدرجة فى مستوى الانفاق للسنوات من ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥/٢٠٠٦. والظاهر من تحليل هذه الأرقام أن الشرائح الانفاقية الأدنى كانت تعانى معدلات أعلى للتضخم بالقياس إلى الشرائح الانفاقية الأعلى ، وذلك ابتداءً من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. غير أن هذه النتيجة ينبغى أن تؤخذ بشئ من الحذر. ذلك أن مدى تأثر فئات الانفاق (أو الدخل) المختلفة بالتضخم يعتمد على نمط انفاق أعضاء كل فئة، كما أنه يعتمد على الأسعار التى يتعاملون بها لكل سلعة وخدمة؛ وهى متباينة بين المناطق المختلفة فى مصر، على ما هو معلوم. وعموماً ، إذا صحت هذه النتيجة فإنها ستكون ذات دلالة مهمة على اتجاه توزيع الدخل إلى المزيد من التفاوت لغير صالح محدودى الدخل فى السنوات الخمس الأولى من القرن الواحد والعشرين.

رابعاً : التنبؤ بالتضخم فى مصر

لما كان توافر تنبؤات جيدة بالتضخم من المتطلبات الضرورية لتطبيق قاعدة استهداف التضخم ، فقد اختصت الدراسة الأساليب المختلفة المتاحة للتوصل إلى مثل هذه التنبؤات باهتمام كبير. فبدأت باستعراض الإطار العام للتنبؤ بالتضخم فى ضوء الخبرات الدولية ، ثم سعت إلى تطبيق هذا الإطار على الحالة المصرية. وعموماً تنقسم أساليب التنبؤ بالتضخم إلى: أساليب نظامية أو موضوعية تعتمد على نماذج الاقتصاد القياسى ، وأساليب غير نظامية أو ذاتية تعتمد على آراء الخبراء وأصحاب الشأن.

وثمة ثلاثة نماذج مشهورة فى مجال التنبؤ النظامى بالتضخم، أولها: نموذج فجوة الناتج،والذى يطلق عليه أيضاً نموذج فيليبس، وذلك لاعتماد هذا النموذج على علاقة المقايضة بين معدل التضخم ومعدل البطالة المعروفة بمنحنى فيليبس. وفى هذا النموذج يتوقف معدل التضخم على التفاوت بين الناتج المحقق والناتج الممكن، وكذلك على عدد من المتغيرات الأخرى ذات الصلة بالتضخم، كأسعار الواردات ونمو المعروض النقدى.. الخ ، وتتوقف جودة التنبؤ باستخدام هذا النموذج – جزئيا على جودة تقدير الناتج الممكن فى حالة التشغيل الكامل، أى عندما يسود معدل البطالة الطبيعى. وثانيها: نموذج فجوة النقود الذى

يستند إلى نظرية كمية النقود، حيث يفترض أن السبب الرئيسى للتضخم هو الإفراط فى عرض النقود. ويعامل التضخم فى هذا النموذج على أنه دالة فى الفجوة بين المعروض النقدى المتحقق والمعروض النقدى الأمثل فى الأجل الطويل، وكذلك فى عدد من المتغيرات الأخرى التى تساعد فى تفسير التضخم. وقد لوحظ أن جودة التنبؤ بهذا النموذج تتأثر كثيراً بجودة تقدير الكمية المثلى للنقود على المدى الطويل، والتى تؤسس عادة على قيمة مفترضة أو مقدرة للمرونة الدخلية للطلب على النقود. ومن الملاحظ أن بعض الدراسات جمعت بين نموذج فجوة الناتج ونموذج فجوة النقود فى علاقة واحدة لتقدير معدل التضخم، يطلق عليها : نموذج الفجوتين ٠

أما ثالث النماذج المشهورة للتنبؤ النظامى بالتضخم فهو نموذج الانحدار الذاتى متعدد المتغيرات، الذى يفترض وجود علاقة تبادلية (أى تأثير وتأثر فى الوقت ذاته) بين المعدل الراهن للتضخم والقيم الماضية لمجموعة من المتغيرات بما فيها معدل التضخم ذاته. ولهذا النموذج ميزة رئيسية، ألا وهى عدم الحاجة إلى تقسيم المتغيرات الداخلة فى النموذج ما بين متغيرات تابعة (أو داخلية) ومتغيرات مستقلة (أو خارجية) إذ يصبح من الميسور فى هذه الحالة تطبيق أسلوب المربعات الصغرى العادية، وذلك إذا ثبت اتصاف السلاسل الزمنية التى يشتمل عليها النموذج بالسكون، أو إذا حولت السلاسل الأصلية غير الساكنة إلى سلاسل ساكنة، وذلك بالتعامل مع سلاسل فروق القيم الأصلية المتباعدة عن بعضها بفترة زمنية أو أكثر. غير أن هذا النموذج لا يخلو من العيوب ، نذكر منها العيوب الناجمة عن عدم اشتقاقه من نموذج أساسى يعبر عن العلاقات الهيكلية الكامنة وراء ظاهرة التضخم، وكذلك العيوب الناجمة عن حساسية النتائج لإضافة أو استبعاد متغير أو آخر.

وقد استعرضت الدراسة عدداً من البحوث التطبيقية التى سعت للتنبؤ بالتضخم، بما فى ذلك ما هو متاح من بحوث عن مصر بالطبع ، وذلك للتعرف على أهم المتغيرات التى يمكن إدراجها فى نماذج تقدير التضخم والتنبؤ به فى مصر ٠ وقد قدرت الأنواع الثلاثة من النماذج المشار إليها فيما سبق باستخدام بيانات ربع سنوية عن الفترة ١٩٩٢– ٢٠٠٦. ثم استخدمت العلاقات المقدرة للفترة ١٩٩٢– ٢٠٠٤ فى الحصول على تنبؤات ربع سنوية لمعدلات التضخم فى السنتين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ،أى باستعمال قيم من داخل عينة التقديرات الموسعة، وذلك للوقوف على مدى اقترابها أو ابتعادها عن المعدلات الفعلية للتضخم. وبعد ذلك حسبت

تنبؤات ربع سنوية لمعدل التضخم فى السنتين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ، وذلك بالاعتماد على قيم للمتغيرات المفسرة للتضخم مبنية على امتداد الاتجاه العام المقدر لكل متغير للفترة ١٩٩٢ — ٢٠٠٦ ٠

وقد اشتملت القائمة الكاملة للمتغيرات المفسرة للتضخم على ما يلى : فجوة الناتج ، وفجوة النقود (بدلالة السيولة المحلية) ، ومعدلات التغير فى كل من نقود الاحتياطى والسيولة المحلية والمعروض النقدى الحقيقى والائتمان الممنوح للقطاع الخاص واجمالى الائتمان المحلى وسعر الخصم وسعر الصرف الاسمى ٠ وقد تباينت النماذج المقدرة ، وذلك من حيث نوع وعدد التغيرات الداخلة فيها ، ومن حيث طول وعدد فترات الإبطاء التى يدخل بها كل متغير ٠ كما قدرت صيغ مختلفة لكل نموذج من ثلاثة النماذج موضع الاهتمام ٠

ولعل أبرز نتيجة يمكن استخلاصها من النماذج المقدرة على اختلافها هى أن أهم مفسر لمعدل التضخم الحالى يتمثل فى معدلات التضخم المتحققة فى فترات سابقة ٠ وقد تباينت العوامل الأخرى المفسرة للتضخم من نموذج الى آخر ٠ فقد ظهر تأثير لابأس به على معدل التضخم لفجوة الناتج وكذلك لتغيرات سعر الصرف وبخاصة فى الفترة اللاحقة لتعويم الجنيه فى آخر يناير ٢٠٠٣ ، وذلك فى نموذج فجوة الناتج كما تبين تأثير واضح لتغيرات سعر الخصم فى نموذج فجوة النقود ٠ وظهر أثر بعض الاجماليات النقدية فى نموذج فجوة النقود (بدلالة العرض النقدى الحقيقى)، وكذلك فى نموذج الانحدار الذاتى (بدلالة النمو فى نقود الاحتياطى) الذى تبين فيه تأثر معدل التضخم أيضاً بمعدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى فى ستة الأشهر السابقة ٠

وقد أظهرت القيم ربع السنوية المتنبأ بها خلال السنتين ٢٠٠٥و ٢٠٠٦ اقتراباً لابأس به من القيم المتحققة فعلاً لمعدل التضخم ، وإن تغير مقدار وإشارة الفرق بين المعدل المتنبأ به والمعدل الفعلى من ربع الى آخر ، وذلك باستثناء التنبؤات من نموذج فجوة النقود ، حيث أنها كانت أعلى من القيم الفعلية بصورة منتظمة ٠ وعموماً ، تبدو التنبؤات المتحصل عليها من نموذج الانحدار الذاتى المتعدد أفضل فى المتوسط من التنبؤات المتحصل عليها من نموذج فجوة الناتج ونموذج فجوة النقود ٠

وفيما يتعلق بالتنبؤات ربع السنوية خارج نطاق العينة ، أى خلال السنتين ٢٠٠٧و٢٠٠٨ ، فقد كانت التنبؤات للأجل القصير جداً ، أى لربع سنة قادمة ، جيدة ، لاسيما التنبؤات المقدرة من نموذج فجوة

النقود ونموذج الانحدار الذاتى الذى عرفت فيه كمية النقود بدلالة السيولة المحلية M2 . أما التنبؤات لآجال أطول ، فقد ظهر أنها غير منطقية فى النماذج المقدرة كافةً . وربما يفسر سوء هذه التنبؤات الاعتماد على القيم المتوقعة للمتغيرات التفسيرية المتحصل عليها من امتداد الاتجاهات العامة المقدرة لهذه المتغيرات فى السنوات ١٩٩٢ – ٢٠٠٦ . وطبيعى أن مصداقية هذه القيم تقل كلما بعدت النقطة الزمنية للتوقع عن المدى التاريخى الذى حسب منه الاتجاه العام . ومن هنا تبرز أهمية تطوير أسلوب تقدير قيم المتغيرات التفسيرية فى الفترات المستقبلية ، وذلك لتحسين تنبؤات التضخم . وحبذا لو استخدمت أكثر من طريقة نظامية وغير نظامية لتقدير هذه القيم ، مع الاعتماد على متوسط القيم المقدرة لكل متغير فى نهاية المطاف .

وبالنظر الى القصور المتوقع عادة فى التنبؤات المستخرجة بالأساليب النظامية ، فمن المحبذ تحسين التنبؤات بمعدل التضخم على خطوتين . الأولى : استعمال أكثر من نموذج فى التنبؤ ، والوصول إلى متوسط للتنبؤات المختلفة ، من المرجح أنه أقل عرضه للخطأ من أى تنبؤ منفرد . والثانية : تنقيح متوسط التنبؤات التى يتوصل إليها بالأساليب النظامية ، وذلك فى ضوء التنبؤات التى يمكن التحصل عليها بالأساليب غير النظامية المعتمدة على آراء الخبراء ومختلف الأطراف المتعاملة فى الاقتصاد الوطنى . فالراجح أن الجمع بين هذين النوعين من أساليب التنبؤ يوفر تنبؤات أفضل من تلك التى يتحصل عليها من أى نوع منهما بمفرده . وقد أوضحت الدراسة أهم الأساليب غير النظامية التى يمكن استعمالها للتنبؤ بالتضخم. كما اقترحت تطوير آلية مؤسسية لإجراء المسوح واستطلاعات الرأى للمستهلكين والمنتجين والخبراء بشأن توقعاتهم وخططهم المستقبلية ذات الصلة بالتضخم .

وغنى عن البيان أنه مهما اجتهدنا فى تصميم الإطار المتكامل للتنبؤ بالتضخم الذى يجمع بين الأساليب النظامية والأساليب غير النظامية ، فإن قدرة هذا الإطار على انتاج تنبؤات ذات مصداقية عالية بالتضخم فى المستقبل ، تظل مرهونة بتوافر قاعدة معلومات دقيقة وتفصيلية عن مختلف جوانب الاقتصاد المصرى من جهة ، وبالتحسين المستمر فى هذه القاعدة من جهة أخرى .

خامسا : قضايا تستحق المزيد من البحث مستقبلاً

وفى ختام هذا التلخيص لأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، نذكر فيما يلى عدداً من القضايا الجديرة بالبحث فى المستقبل ، والتى لم يتح الوقت المحدود المخصص لإعداد هذه الدراسة الفرصة لتعريضها لتحليلات متعمقة ومفصلة :

١- أسباب التضخم .ويقترح فى هذا الصدد اختبار الفروض المتعلقة بأسباب التضخم فى مصر ، والتى تم رصدها فى الفصل الأول من الدراسة ، مع بيان الأهمية النسبية لكل من هذه الأسباب فى تحديد معدل التضخم فى الاقتصاد المصرى ٠

٢- العلاقة بين التضخم من جهة ، وبين كل من النمو الاقتصادى والتشغيل من جهة أخرى . ويقترح تعريض هذه العلاقة لتحليل متعمق ، استناداً إلى سلسلة زمنية طويلة نسبياً ٠

٣- أثر التضخم على كل من الفقر وتوزيع الدخل فى مصر ، وكذلك أثر الفقر وتوزيع الدخل على التضخم ٠

٤- أثر تغيير الأوزان على الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ومدى التباين فى وطأة التضخم على الفئات الاجتماعية والأقاليم المختلفة فى مصر ٠ فهذه المسائل تحتاج إلى تحليل يراعى التحفظات التى أوردناها على النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى الفصل الثالث ٠

٥- بناء نموذج هيكلى واستخدامه فى التنبؤ بالتضخم فى مصر ، وكذلك تحسين التقديرات الخاصة بالناتج الممكن والنمو الأمثل لعرض النقود ، حيث أن التنبؤ بالتضخم اعتماداً على نموذج فجوة الناتج ونموذج فجوة النقود يعتمد إلى حد كبير على جودة هذه التقديرات ٠